

# وزارة الصناعة والتجارة الجمهورية اليمنية

## وثيقة مشروع تشجيع نشر استخدامات تكنولوجيا الطاقة المتجددة ( الطاقة الشمسية في الجمهورية اليمنية

### 1-مقدمة:

إن مصدر القلق الرئيسي في العالم اليوم هو تحقيق أهداف الألفية التنموية للمساهمة في رفاهية المجتمعات حول العالم والوسيلة الوحيدة لتحقيق تلك الأهداف والتخفيف من الفقر هي تزويد الريف بالكهرباء وتزويدها بمصادر الطاقة الوفيرة.

أن الحصول على إمدادات طاقة كافية وموثوقة ذات كفاءة فعالة هو أمر حيوي للتنمية بشكل عام وتحسين المعيشة. وهي أداة رئيسية للتخفيف من الفقر، وتوليد الدخل وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وتحسين التعليم، والصحة، ومجالات تنموية الأخرى. أكثر من 1.6 مليار نسمة، ما يقرب ثلث سكان العالم، يعيشون دون الحصول على الكهرباء للغالبية الذين يعيشون في المناطق الريفية. ويقدر البنك الدولي أن 67% من السكان في المناطق الريفية في البلدان النامية يعيشون بدون كهرباء.

في اليمن، 70% من السكان يعيشون في المناطق الريفية وحوالي 20% فقط من سكان الريف يحصلون على الكهرباء. تعتبر اليمن أفقر دولة في الشرق الأوسط مع أدنى توصيل كهربائي. وتظهر التقارير فقط 45% من سكان البلد حاصلين على الكهرباء مقارنة مع المتوسط الإقليمي البالغ 90%. تمتلك اليمن أدنى نصيب لدخل الفرد في الإقليم وهي تنتمي لمجموعة عالية من ممولي النفط.

توجد لدى اليمن مصادر طاقة من رياح بشكل كبير، وطاقة شمسية، وطاقة حرارية أرضية التي يمكن استخدامها في تنمية طاقه تجاريه ذات نطاق واسع وأنظمة طاقة لا مركزية على نطاق صغير، ولكن ذلك يعتمد بشكل كبير على النفط والغاز

لإنتاج الكهرباء لتلبية الطلب التجاري. أن هذه الاحتياطات من الوقود الأحفوري هي مصادر طبيعية محدودة في نهاية المطاف واليمن بحاجة للاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة التي من شأنها أن تقدم مساهمة كبيرة لمستقبل التزود بالطاقة إذا كانت تكاليف الطاقة التي في الأغلب يتوقع أن ترتفع، ويمكن ان تظل بأسعار معقولة.

تشير الدراسات إلى أن اقتصاد اليمن يرتفع بمعدل 6% سنويا لأكثر من عقد قبل الحدث السياسي للبلاد في عام 2011. أدى هذا النمو بجانب النمو السكاني إلى زيادة الطلب على الكهرباء والزيادة في إمدادات الطاقة الأولية من 3.7 مليون طن للنفط ( مليون طن نفط مكافئ ) في 1997 لتصل إلى 2.7 مليون طن نفط مكافئ في عام 2007، بمعدل متوسط سنوي يبلغ نحو 7%. وارتفع توليد الكهرباء من 3.4 تيراوات في 2000 حتى 7.1 تيراوات في الساعة في عام 2010، حيث إن المعدل المتوسط السنوي بلغ نحو 8% لنصيب

الفرد من استهلاك الكهرباء وكان فقط 256 كيلووات في الساعة في عام 2010 مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ حوالي 28,00 كيلووات في الساعة.

وتتوقع خطة تنمية الطاقة الأخيرة (2009-2020) إجمالي قدرة الطلب 3102 ميغا وات بمعدل نمو سنوي قدره 10% على مدى العقد المقبل. وستحتاج القدرات الجديدة من 3538 ميغاوات بحلول عام 2020 أن تضاف إلى الشبكة لتحل محل وحدات التوليد المستهلكة الخارجة عن الخدمة واستيعاب الطلب المتزايد مع القدرة الكافية. و تستند توقعات الطلب على إجمالي معدل نمو الناتج المحلي من 6.5% حتى عام 2020، وهو الحد الأدنى المطلوب لليمن بشأن الحفاظ على العمالة الحالية لهذا، سوف تكون هناك حاجة إلى استثمارات جديدة في قطاع الطاقة لتلبية النمو السريع المستمر والطلب على الطاقة.

يعاني المواطنون اليمنيين الحاصلين على شبكة الكهرباء من ساعات طويلة من انقطاع التيار الكهربائي بسبب هجمات تخريبية على خطوط إمدادات الطاقة ومحطات توليد الطاقة. وهم يعتمدون أساسا على مولدات وقود الديزل والبنزين لتوليد الكهرباء. ويلجأ هؤلاء الموجودون في المناطق الريفية إلى مصادر بديلة للطاقة مثل الفحم والحطب، والبطاريات والكيروسين لتتناسب احتياجاتهم من الطاقة. تتعارض مصادر الطاقة البديلة مع تقاطع مقلق آخر حول البيئة العالمية، وتغير المناخ، والتحرك نحو الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة النظيفة والفعالة والمتجددة.

تحتاج اليمن إلى أداة لتعزيز أشكال الطاقة المتجددة، وعلى وجه التحديد الطاقة الشمسية، الأمر الذي سيؤدي إلى بدء وتنفيذ مشاريع وطنية ومحلية. الطاقة الشمسية هي فرصة استثمارية كبيرة في جميع أنحاء العالم، ويتوقع ان يستمر استخدامها في الارتفاع على مر السنين القادمة. وسيساعد استخدام الطاقة الشمسية على تخفيف مشاكل الطاقة في اليمن والتي وفقا لوزارة الكهرباء، يمكن في الأخير أن تنتج 18000 ميغاوات من الطاقة الشمسية في البلاد.

## 2- الرسالة :

تسعى وزارة الصناعة والتجارة من خلال مشروع نشر استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية إلى نشر استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية وخلق الطلب على استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية في أوساط المواطنين وفي كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية وخلق فرص عمل جديدة.

## 3- الرؤية :

الرؤية : تحفيز تنويع مصادر الطاقة في اليمن والاستفادة من تكنولوجيا الطاقة الشمسية

## 4- المفهوم:

اليمن يعاني من نقص في الطاقة وذلك لاعتمادها على الوقود الأحفوري أو التقليدي النفط والغاز الوقود المدعوم من لدوله وهذا المشروع سيقوم بدعم نشر فكرة استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية في الجمهورية اليمنية، من خلال توفير المعلومات اللازمة لخطة واسعة النطاق لإنتاج الطاقة الشمسية للاستخدامات المختلفة منها الأغراض الزراعية والمؤسسات الحكومية بكافة فئاتها والمؤسسات الخاصة وتوفير الخدمة للمواطن في المنازل وغيرها في الحضر والريف ونشر الوعي في أوساط المجتمع بكل فئاته بفوائد نشر استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية في النشاط الزراعي وتوفير بيئة نظيفة و توفير التكلفة المادية الضخمة التي تتكبدها موازنة الدولة في دعم المشتقات النفطية وتوفير الكهرباء حيث تعاني البلاد

منذ فترة طويلة من عدم توفر الطاقة الكهربائية. وهذا المشروع سوف يكون حافزاً رئيسياً للاستثمار الخاص، وتخفيف حدة الفقر وتحسين الاقتصاد. وهناك إمكانيات كبيرة من القبول الواسع من المستهلكين والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والمالية.

والفكرة هي خلق وعي وبالتالي طلب السوق لتكنولوجيا الطاقة الشمسية. ومع هذا ينبغي على المشروع رؤية الأغلبية العظمى لاحتياجات البلاد من الطاقة المستمدة من مصادر الطاقة الشمسية وبالتالي فإن خفض الكهرباء القائمة على الشبكة ضروري بشكل كبير. سيتم خلق التوعية من خلال مشاريع رائدة تجرى في مناطق مختلفة من البلد لشرح الفوائد الطويلة المدى من استخدام الطاقة الشمسية، وخاصة للمزارعين الأفراد ووزارة الصناعة والتجارة هي من ستقدم التسهيلات وتترأس المشروع برئاسة وزير الصناعة والتجارة.

سوف يتم وضع المساعدات المالية التي سوف يتم الحصول عليها في حساب صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة والهدف هو إيجاد قنوات تمويلية عديدة ووضعها في حساب الصندوق لتوفير مصادر تمويل مستقرة للمشروع على المدى الطويل . ومن المتوقع بدء المشروع بحلول نهاية عام 2014 .

## **5- أهداف المشروع:**

الهدف الاقتصادي المرحلي:

- البدء في تقليص العجز في التوليد.
- التوسع والانتشار الجغرافي للتوليد والاستخدام.
- البدء في التقليص التدريجي للدعم المطلوب من الخزينة العامة.
- البدء في تقليص الكلف الإنتاجية.
- توفير فرص عمل جديدة.
- نشر الوعي وتغييرا لنمط الثقافي المجتمعي في إنتاج واستهلاك الطاقة.
- تقليص الانبعاثات الكربونية (الحفاظ على البيئة).
- رفع مستوى المعيشة بالذات في المناطق الريفية.

### **ثانياً: الاستهداف العاجل.**

- توليد طاقة كهربائية المطلوبة لاستخراج ورفع المياه وتصريف الريفي الأعمال الزراعية في المناطق ذات المياه القريبة.
- توليد الطاقة الكهربائية المطلوبة لشبكات التكييف والتبريد في المناطق ذات درجات الحرارة المرتفعة.
- توليد الطاقة الكهربائية للمباني الحكومية وفي طبيعتها المشروعات الجديدة منها المدارس والمباني الخدمية الأخرى وغيرها.

الهدف الرئيسي من المشروع هو تحسين القدرة التنافسية لقطاع المنشآت المتوسطة والصغيرة والأصغر من خلال خلق الطلب على استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية في كافة المناطق الجغرافية للجمهورية اليمنية وفي السوق المحلية على

استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية من خلال حملات التوعية ونشر استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين و كما يهدف المشروع إلى :

- إيصال منافع استخدام الطاقة الشمسية إلى قطاعات اقتصادية واجتماعية متنوعة
- تحسين نوعية الحياة لعدد كبير من الناس، وبالذات في المناطق الريفية المتباعدة.
- خلق فرص عمل من خلال تنمية مشاريع جديدة.
- تنوع الطاقة في الجمهورية اليمنية لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتخفيض تكلفة الإنتاج لبعض القطاعات الاقتصادية من أجل دعم الاقتصاد .
- القضاء على نقص الطاقة التي يواجهها قطاع الكهرباء.
- خلق فرص استثمارية للقطاع الأجنبي والخاص.
- تخفيض الدعم السنوي المخصص لتمويل شراء الوقود لتشغيل محطات التوليد المعتمدة على المنشآت النفطية
- توفير التكلفة المادية الضخمة التي تتكبدها موازنة الدولة بسبب استخدام الطاقة الكهربائية التي يتم إنتاجها عن طريق المشتقات النفطية

- توفير الطاقة اللازمة للتنمية الشاملة المستدامة بأقل كلفة ممكنة وبأفضل المواصفات من خلال تطوير وتنفيذ السياسات والتشريعات والبرامج المناسبة في مجال الطاقة الشمسية وتوفير فرص عمل جديدة
- تخفيض كلفة إنتاج الطاقة وبالتالي التأثير المباشر في تخفيض كلفة المنتجات لمختلف السلع والمنتجات وأثر ذلك على المستهلك النهائي لمختلف السلع والمنتجات.
- نشر الوعي في أوساط المجتمع حول استخدام الطاقة المتجددة ونشر الوعي البيئي.
- حشد مصادر التمويل المحلية والدولية التي تنمي وتشجع استخدام هذا النوع من الطاقة التطبيقية .

## **6- استخدامات تكنولوجيا الطاقة الشمسية**

- نشر استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية في النشاط الزراعي وتوليد الكهرباء في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية) المجمععات الحكومية، والوزارات، والمؤسسات الخاصة والعامة بكافة فئاتها ، والمدارس والمستشفيات ، المنازل) وتوفير الطاقة للمواطنين في الحضر والريف والمناطق المتباعدة التي تفتقد إلى التيار الكهربائي واستخدامها في أغراض متعددة أخرى

## **7- مكونات المشروع:**

- المكون الأول : نشر استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية وتوفير الطلب وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين وخصوصاً الذين في المناطق المتباعدة
- المكون الثاني : السعي إلى رفع الدعم الحكومي وأن يكون هناك جزاء من التمويل منح للمستفيدين
- المكون الثالث : بناء القدرات بالتعاون مع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (صندوق تنمية المهارات ) لخلق فرص عمل جديدة.

## **8- الأثر المتوقع**

### **أ- الأثر المالي:**

حالياً، دعم الوقود تمثل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة. دعم المشتقات النفطية الذي يشكل أكثر من 20 في المئة من ميزانية الدولة وهذا التكلفة تأتي على حساب قطاعات التنمية الأخرى مثل التعليم والصحة والبنى التحتية والشؤون الاجتماعية .

أحد أهداف المشروع هو تقليل الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري لإنتاج الكهرباء، وخاصة في القطاع الزراعي، والذي هو الهدف الرئيسي للمشروع. إحصاءات من وزارة الزراعة تبين أن 40% من إجمالي استهلاك الديزل يذهب للقطاع الزراعي للري وضخ المياه التي تشكل ما مجموعه حوالي 650 مليون لتر من الديزل سنوياً .

وتشير الحسابات الأولية أن استثمار رؤوس الأموال في الطاقة الشمسية سيكون لها عوائد مباشرة لحوالي 70٪. التأثير العام للاستثمار هو أوسع بكثير في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وسيحصل المستفيدون تحقيق تأثير مباشر في خلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، وبالتالي، الحد من الفقر. تشير التقديرات إلى أن العائدات الاقتصادية الشاملة من الاستثمار هو 40 إلى 50 في المئة

### **ب: الآثار الاقتصادية والاجتماعية:**

- يمنع انبعاث الكربون.
- المساهمة في خلق بيئة نظيفة من خلال الحد من التلوث وخاصة التلوث الناجم عن المولدات المستخدمة عبر ساعات طويلة من انقطاع التيار الكهربائي.
- المساهمة في تطوير ورفاهية المجتمع من خلال التخفيف من حدة الفقر من خلال خلق فرص العمل والحصول على الطاقة بأسعار معقولة.
- توفير مصادر الطاقة .
- توفير بيئة تعليمية أفضل للطلاب.
- الحد من المخاطر الصحية المرتبطة باستخدام مصادر بديلة للطاقة مثل الكيروسين والشموع.
- توفير الفوائد الطويلة الأجل للمستخدمين وبشكل أساسي المزارعين.
- تلبية متطلبات الطاقة للناس في المناطق الريفية وتزويدهم بمصادر الطاقة الآمنة.
- توفير التكلفة المادية الضخمة التي تتكبدها موازنة الدولة بسبب استخدام الطاقة الكهربائية التي يتم إنتاجها عن طريق المشتقات النفطية

### **9-آلية المشروع:**

**التحول السريع إلى الطاقة الشمسية للقطاع الزراعي والسكني والسياحي**

### **الآليات الإجرائية:**

عملت لجنة تسبير المشروع مجموعة من الآليات الإجرائية الهادفة وضع وتقييم مستويات تطبيق التنظيم الإجرائي لسياسات وأدوات وأنشطة نشر استخدامات تكنولوجيا الطاقة المتجددة (الشمسية)، كما يلي:-  
تشجيع إنشاء شركات من القطاع الخاص وجمعيات تعاونية تضطلع بالاستفادة من تكنولوجيا الطاقة الشمسية.  
وضع الأنظمة الإجرائية التنفيذية المشجعة للتحول إلى استخدام الطاقة الشمسية بما فيها التشريعات

### **الأدوات التنفيذية المساعدة:**

- 1- التنسيق مع الصناديق والبنوك والمؤسسات التمويلية العاملة لفتح محافظ وحسابات خاصة بأنشطة نشر استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية وفق نظم محاسبية وتمويلية مرنة تضمن استدامة أنشطتها في هذا المجال.
- 2- العمل على إيجاد منظومة تمويلية متكاملة
- 3- العمل على إعداد المدربين بالتنسيق مع التعليم الفني والتأهيل والتدريب
- 4- دراسة حجم السوق المحلي وتقديم مساعدات للشركات والمصانع التجميعية للاقطات الشمسية و صناعة السخان الشمسي

- 5- •فتح حساب لمشروع نشر استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية ضمن حساب صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة وبنك الامل للتمويل الاصغر وبنك التسليف التعاوني والزراعي والبريد الحكومي .
  - 6- •إنشاء شراكه مع الأطراف المعنية.
  - 7- •قيام الجهات المعنية بالحصول على الأموال اللازمة من الجهات المانحة لتنفيذ المشروع.
  - 8- •تشغيل مشاريع تجريبية في خمسة أقاليم على الأقل في البلد.
  - 9- •تنفذ حملات توعية حول فوائد استخدام نظام الطاقة الشمسية و تحليل التكاليف والمنافع من استخدام الطاقة الشمسية.
  - 10- •إعداد تصورات حول الهيكل المناسبة للمتابعة والتقييم.
  - 11- •تدريب وتجهيز الطاقات والكوادر البشرية في مجالات الطاقة الشمسية.
  - 12- •العمل على نقل التكنولوجيا الخاصة بالطاقة
  - 13- •إنشاء بوابة الكترونية حول تكنولوجيا الطاقة الشمسية الصديقة للبيئة
  - 14- •تنظيم ورش عمل، ندوات، معسكرات، ومؤتمرات حول "تكنولوجيا الطاقة الشمسية الصديقة للبيئة
- 10-استدامة المشروع:**

أحد العوائق التي تعيق الناس في البلد من استخدام الطاقة الشمسية هو عدم وجود أموال آمنة لشراء الألواح الشمسية. سيوفر هذا المشروع وسائل آمنة عن طريق الصناديق المتداولة لتمويل المستهدفين المستثمرين في مجال تكنولوجيا الطاقة الشمسية حيث سيتم تأمين الأموال من قبل وزارة الصناعة والتجارة. وسوف تستخدم نسبة الفائدة على الأموال المدفوعة لتعزيز وتنفيذ مشاريع مماثلة .

### **11-الهيكل الإداري للمشروع:**

#### **أ- لجنة تسيير المشروع برئاسة وزير الصناعة والتجارة ويصدر بها قرار من مجلس الوزراء :**

يتم إدارة المشروع من قبل لجنة تسيير المسنولة عن وضع آلية المشروع، والإشراف علي مراحل تنفيذ المشروع واتخاذ القرار وتقييم نتائج المشروع وتتكون من :

-وزير الصناعة والتجارة رئيس اللجنة

-وزارة الصناعة والتجارة

وزارة المالية

-وزارة التخطيط والتعاون الدولي

-وزارة الكهرباء والطاقة

-وزارة التعليم الفني والتدريب المهني

-وزارة المياه والبيئة

-وزارة الزراعة والري

-الصندوق الاجتماعي للتنمية

-صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة

-صندوق الفرص الاقتصادية

-صندوق تشجيع الزراعي السمكي

-جامعة صنعاء كلية الهندسة

### ب -اللجنة التنفيذية للمشروع برئاسة وكيل الوزارة ويصدر بها قرار من الوزير :

سوف تكون مسنولة عن إدارة المشروع من كافة النواحي الفنية والمالية والإدارية والتوعية والإعلام والتنسيق والتواصل مع الجهات ذات العلاقة وتشرف على ما يلي:

**الفريق الفني والتخطيط :** مسئولاً إعداد الدراسات الفنية حول نشر استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية في القطاع الزراعي والسكني وتقنيات الخلايا الفوتوضوئية وعن توفير البيانات والإحصاءات، والدراسات حول آلية وتنفيذ المشروع. ومسئول عن إعداد تقارير المشاريع، والتنسيق مع الشركاء، و توفير الوثائق اللازمة إلى لجنة التسيير بشأن الاجتماعات وقرارات الاجتماعات والمتابعة مع المهام المناطة بها.

**فريق التواصل مع المانحين :** يقوم بالتواصل مع الأطراف المعنية من خلال فريق التواصل مع المانحين من خلال نقطة اتصال للمشروع. قنوات التواصل المفضلة هي رسائل البريد الإلكتروني، والتقارير الرسمية والاجتماعات المقررة.

**الفريق المالي :** يتولى إعداد وتنظيم منظومة التمويل للمستهدفين بالتنسيق مع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة وبنك التسليف التعاوني والزراعي وصندوق تشجيع الزراعي والسكني وبنك الأمل للتمويل الأصغر والبريد الحكومي .

**فريق الترويج والتوعية والإعلام:** يقوم بأعمال الترويجية للمشروع والتوعية والإعلام في كل انحاء الجمهورية اليمنية من اجل ايجاد الطلب ونشر ثقافة استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية

**السكرتارية التنفيذية :** تتبع السكرتارية التنفيذية لجنة التسيير وسوف تقوم بكافة أعمال السكرتارية للمشروع والأعمال المناط إليها من قبل وحدة تنفيذ المشروع

### المُخرجات المتوقعة للمشروع:

- نشر استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية في الجمهورية اليمنية وإيجاد الطلب
- تحسين مستوى المعيشة للمواطنين و تخفيض كلفة إنتاج الطاقة وبالذات في المناطق الريفية المتباعدة وبالتالي التأثير المباشر في تخفيض كلفة المنتجات لمختلف السلع والمنتجات وأثر ذلك على المستهلك النهائي.
- خلق الوعي الذهني حول تكنولوجيا الطاقة الشمسية ونشر الوعي والثقافة بين المواطنين .
- إدخال تكنولوجيا الصناعات الخضراء النظيفة من خلالها سيتم تحسين والحفاظ على البيئة .
- خلق فرص عمل جديدة وبناء قدرات المؤسسات المعنية في إدارة وتنسيق وفعالية الطاقة الشمسية.

الممولين المساهمين في المشروع المقترحين:

## = الحكومة اليمنية

- . الوكالة الفرنسية للتنمية
- . الوكالة الأمريكية للتنمية
- . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- . البنك الدولي
- . الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
- . الوكالة الأسبانية للتعاون الدولي
- . الوكالة اليابانية للتنمية
- . الصندوق القطري للإنماء
- . الوكالة البريطانية للتنمية
- الصندوق العربي للإنماء الكويت

## أفاق المشروع :

سوف يبني هذا المشروع بجهد تشاركي موجة لتوحيد جهود كافة المعنيين في قطاعات الدولة والجهات ذات الصلة، والصناديق المحلية والمؤسسات الدولية المانحة وبمشاركة فاعلة من كافة شركاء القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني حيث سيشارك في ذلك لجنة تسيير برئاسة وزير الصناعة والتجارة وكل الجهات ذات العلاقة. ويطمح المشروع إلى إيجاد قنوات تمويلية توفر قدرات تمويلية تصل إلى 50 مليون دولار في السنة الأولى و100 مليون دولار في السنة الثانية و200 مليون دولار في السنة الثالثة و300 مليون دولار في السنة الرابعة و400 مليون دولار في السنة الخامسة، والتي سوف تقدم قروض ميسرة للمستفيدين من أجل نشر استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية في الجمهورية اليمنية.

ويطمح المشروع أن يكون جزء من التمويل منحة للمستفيدين الذين سوف يقتنون نظام تكنولوجيا الطاقة الشمسية.

كما يطمح الى تخفيض الدعم الحكومي في الخمس السنوات الأولى إلى 20%

ويطمح المشروع إلى أن يغطي احتياجات الكهرباء في المنازل والمدارس والمؤسسات الحكومية العامة والمؤسسات الخاصة والمزارع باستخدام نظام تكنولوجيا الطاقة الشمسية في أنحاء الجمهورية اليمنية بنسبة 30% خلال السنوات الخمس الأولى .

## المبادرات المحلية:

بعض مشاريع الطاقة الشمسية المحلية التي أجريت في البلد، تشمل:

1 . أضاعت نادي بلقيس لكرة السلة في صنعاء.



